

المحاضرة السابعة

الوقائع الاقتصادية فترة ما بعد

بريتون وودز (1971-1991)

## المحاضرة السابعة

## الوقائع الاقتصادية ما بعد بریتون وودز خلال الفترة (1971-1991)

عرف الاقتصاد العالمي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات العديد من الأزمات والوقائع الاقتصادية سيتم التطرق إلى أهمها فيما يلي:

أولاً: أزمة الطاقة (صدمتي النفط 1973 و1979): لقد استطاعت البلدان الصناعية في الماضي وفي مقدمتها الولايات المتحدة أن تحصل على النفط لأمد طويل بثمن بخس، حيث بلغ سعر برميل النفط في بداية القرن العشرين 1,2 دولار، وفي سنة 1970 بلغ سعره 1,69 دولار، الأمر الذي يمثل ثباتاً غير منطقي في أسعار النفط، وقد ساعد على ذلك قوة الاحتكارات البترولية التي سيطرت سيطرة شبه تامة على مصادر البترول وخاصة في الشرق الأوسط.

وعندما قامت حرب أكتوبر 1973 تغيرت الأوضاع واستعادة البلدان المصدرة قدرتها على تحديد أسعار النفط، ففي 16 أكتوبر 1973 اجتمعت ست دول عربية في المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (OPEC)، وقررت رفع أسعار النفط من 3,1 دولار إلى 5,12 دولار، وفي 23 - 24 ديسمبر اجتمعت مرة أخرى وقررت رفع الأسعار إلى 11,65 دولار، وكانت هذه الصدمة النفطية الأولى، وبعدها في عام 1979 مع الثورة الإيرانية حدثت الصدمة الثانية حيث ارتفع سعر النفط إلى 26 دولار للبرميل.

1- أسباب أزمة الطاقة: يمكن حصر أهم أسباب صدمتي النفط الأولى والثانية في:

- أزمة الدولار والنظام النقدي الدولي: لاشك في أن هذه الأزمة النقدية قد سبقت الأزمة النفطية وكانت إلى حد ما مسؤولة عنها، فعندما تم تخفيض الدولار مرتين تم بذلك في الواقع أمران:  
الأول: تخفيض فعلي لقيمة احتياطات النقد الأجنبي لدى البلدان النفطية؛  
الثاني: تخفيض واقعي لأسعار النفط؛

ومن هنا كان لا بد من التدخل على الأقل لتصحيح هذه الأسعار التي كانت في الواقع دون المستوى الذي تفرضه اعتبارات العرض والطلب.

- نجاح دول (OPEC) بعد اندلاع حرب أكتوبر 1973 في رفع أسعار النفط عالمياً، وبذلك صححت علاقات التبادل في السوق الرأسمالية العالمية، وينتهي بذلك عصر الرخس الشديد لموارد الطاقة.

2- نتائج أزمة الطاقة: لقد ترتب عن هذه الصدمات النفطية ظواهر جديدة أثرت في الاقتصاد الدولي أهمها:

- تغير موازين القوى بين الولايات المتحدة من ناحية ومجموعة بلدان غرب أوروبا واليابان من ناحية أخرى حيث أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة كلفة الطاقة بشكل واضح في المجموعة الثانية التي تعتمد إلى حد كبير على النفط المستورد مقارنة بالولايات المتحدة، فأوروبا تستورد 96 بالمائة من احتياجاتها من الطاقة، أما اليابان فمضطرة لاستيراد 99 بالمائة منها.

- ارتفاع أسعار النفط أضاف عنصراً جديداً إلى أسباب التضخم من خلال انعكاسه على التكاليف فلقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع تكلفة الطاقة وفاتورة واردات البلدان الصناعية من حوالي 28 مليار دولار عام 1970 إلى 535 مليار دولار عام 1980 أي أنها ارتفعت بحوالي عشرين مرة.

أدت عملية رفع أسعار النفط إلى تمتع الدولار بميزة نسبية بين العملات لأخرى نتيجة الوضع الأمريكي المتميز في كل من سوق النفط العالمية إنتاجا واستهلاكاً، وسوق الصرف العالمية للدولار.

- اختلال هيكل جديد في موازين المدفوعات. لقد كان هذا الهيكل قبل الأزمة قائماً بشكل عام على تحقيق فائض معقول في موازين مدفوعات البلدان الصناعية يقابله عجز كبير في موازين مدفوعات البلدان النامية، وقد تغير هذا الهيكل كلياً بعد الأزمة فعرفت البلدان النامية المصدر للنفط فائضاً في موازين مدفوعاتها، قابله عجز شديد لدى البلدان الصناعية المستوردة للنفط.

- حققت البلدان المصدر للنفط فوائض مالية كبيرة في موازين مدفوعاتها بلغت في عام 1974 حوالي 65 مليار دولار وهي تمثل ثلث حجم الاستثمار الإجمالي في أكبر اقتصاد في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) الذي بلغ في 1974 حوالي 205 مليار دولار. إلا أن خطط التوسع في الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي في تلك البلدان لم تستطع استيعاب هذه المقادير الكبيرة من الإيرادات، وهنا سارعت أجهزة ومؤسسات النقد العالمية إلى إعادة تدوير هذه الأموال إليها. وبالفعل اتجه الشطر الأعظم من تلك الفوائض للاستثمار في السندات التي طرحها صندوق النقد والبنك الدوليين وسندات الخزينتين الأمريكية والبريطانية، وهكذا صاحبت الزيادة في الفوائض البترولية زيادة كبيرة في الأصول المالية، دون تغير ملموس في الاستثمار العالمي الحقيقي.

- تباطؤ النمو الاقتصادي في أغلب البلدان الصناعية الرأسمالية، رغم أنه كان أمراً واقعاً في عام 1973 قبل أن يقع التطور المفاجئ في أسعار الطاقة في نهاية العام، ولكن عندما ارتفعت أسعار النفط للمرة الثانية عام 1979 تبع ذلك ركود عالمي أعمق وأطول من ركود عام 1974 مما أدى إلى طلب أقل على النفط، وانهارت أسعاره فيما بعد انهياراً لم يسبق له مثيل في عام 1986 فيما عرف بالصدمة العكسية، وفقدت دول مجموعة (OPEC) سيطرتها على السوق والأسعار.

ثانياً: أزمة الركود التضخمي، شهد العالم الرأسمالي بدءاً من عام 1974 ظاهرة جديدة تمثلت في انخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة من جهة وارتفاع معدلات التضخم من جهة ثانية، عرفت بظاهرة الركود التضخمي، وتطورت هذه الظاهرة في أرضية متأزمة بفعل أزمة النظام النقدي الدولي 1971 و صدمات النفط 1973 و 1979، واستمرت فترة طويلة من الزمن، حتى منتصف الثمانينيات.

1- جذور وأسباب الأزمة: تعود جذور هذه الأزمة إلى النصف الثاني من الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين، حيث تجمعت مجموعة من المؤشرات التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتقدمة من 5,5 بالمائة عام 1968 إلى 3,5 بالمائة في عام 1971، وزادت حدة الركود عام 1974 حيث تدنى معدل النمو الاقتصادي في هذه البلدان إلى أدنى مستوى له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليسجل 1,2 بالمائة.

- تراجع معدلات نمو الصادرات من 13 بالمائة في عام 1968 إلى 5 بالمائة في عام 1971.

- ارتفاع أسعار الفائدة منذ منتصف الستينيات لتصل في عام 1974 إلى 7 بالمائة في كل من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية، 8 بالمائة في بلجيكا وهولندا، 9 بالمائة في اليابان، و10 بالمائة في الدانمرك، و11 بالمائة في فرنسا و12 بالمائة في بريطانيا.

- اتجاه معدلات الربح إلى التدهور، ففي الولايات المتحدة انخفض معدل الربح من 28,7 بالمائة في الفترة (1965-1972) إلى 18,3 بالمائة في الفترة (1973-1982). وفي ألمانيا الغربية انخفض من 24,9 بالمائة إلى 15,8 بالمائة في الفترة نفسها.

- زيادة المعروض النقدي بدءاً من عام 1965، ففي الولايات المتحدة زاد عرض النقود بمعدل 4 بالمائة ثم بمعدل 4,5 بالمائة في العام التالي ثم 6,4 بالمائة في 1967 و 7,4 بالمائة في عام 1968. وبالرغم من أن معدل الزيادة في العرض النقدي قد انخفض عام 1969 إلى 3,8 بالمائة إلا أنه عاود الارتفاع في عام 1970 إلى 5,5 بالمائة وواصل ارتفاعه بعد ذلك. ولقد حدث نفس الشيء في البلدان الرأسمالية الأخرى، ففي عام 1968 عندما ارتفع المعروض النقدي في الولايات المتحدة بـ 7,4 بالمائة، ارتفع في اليابان بـ 14,2 بالمائة وفي إيطاليا بـ 13,7 بالمائة، وفي سويسرا بـ 11,2 بالمائة، وهولندا بـ 9,3 بالمائة، ألمانيا الغربية بـ 8,4 بالمائة، بريطانيا بـ 7,1 بالمائة.

- انطوى نظام بريتون وودز على آلية تضخمية واضحة بسبب اتخاذ الدولار الأمريكي كعملة الاحتياط الدولية، وقد أدى ذلك إلى خلق إفراط في السيولة الدولية مصدرها العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي. والواقع أن تلك الآلية استمرت أيضاً بعد انهيار نظام بريتون وودز بسبب قيام الدولار بالدور نفسه، واستمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

- سببت هذه البيئة الدولية حالة من التضخم المستمر على الصعيد الدولي، دعمتها تلك الميول التضخمية القوية التي انبثقت عن البيئة المحلية في البلدان الرأسمالية المتقدمة. فبعد الحرب العالمية الثانية أصبح التضخم سياسة فعلية في أغلبية هذه البلدان سعياً وراء زيادة الأرباح فقد سعت الاحتكارات إلى استخدام سياسة رفع الأسعار بانتظام لزيادة معدل الربح بحجة أن الارتفاع العام للأسعار يشجع على الإنتاج. كما أضاف ارتفاع أسعار النفط عنصراً جديداً إلى أسباب التضخم من خلال انعكاسه على التكاليف، فلقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع تكلفة الطاقة وفاتورة واردات البلدان الصناعية التي قامت بتعويضها أضعافاً مضاعفة من خلال الارتفاع المتعمد والمغالى فيه في أسعار السلع. وهكذا انفجرت قوى التضخم في هذه البلدان وتسارعت الزيادة في معدلات نمو الأسعار المحلية وعلى الأخص في السبعينيات، فخلال الفترة (1970-1973) بلغ معدل الزيادة في الأسعار ضعف معدل الزيادة السنوية المسجلة خلال عقد الستينيات بأكمله. وفي عام 1974 تصاعدت معدلات التضخم بشكل أكثر حدة، حيث بلغت 10 بالمائة في الولايات المتحدة، و 16 بالمائة في بريطانيا، و 24,5 بالمائة في اليابان.

- صاحب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية، وارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع كبير في معدلات البطالة، ففي الولايات المتحدة ارتفع معدل البطالة من 6,1 بالمائة في النصف الأول من السبعينيات إلى 6,8 بالمائة في النصف الثاني، وبلغ في عام 1980 7,6 بالمائة، حيث كان معدل النمو الاقتصادي بها سالباً (في حدود -0,1 بالمائة) وعجز ميزان مدفوعاتها قُدِّرَ بـ 8,9 مليار دولار ومعدل التضخم بلغ 13 بالمائة.

2- السياسة المتبعة لمواجهة الأزمة: كانت السياسة الاقتصادية التي طبقتها الولايات المتحدة (في عهد الرئيس Ronald Reagan)، وباقي البلدان الرأسمالية تتلخص في الأمور الجوهرية التالية:

- الأولوية المطلقة في السياسة الاقتصادية يجب أن تعطى لمحاربة التضخم. ولتحقيق هذا الهدف لا بد من تقليل معدل نمو العرض النقدي على نحو تدريجي، ويكون ذلك من خلال زيادة سعر الفائدة وتحجيم الائتمان المصرفي.

لا يمكن علاج التضخم المرتفع في ظل التوقعات التضخمية الكبيرة التي تحكم قرارات المنتجين ورجال الأعمال والمستهلكين إلا في ظل فترة قاسية تزايد فيها البطالة حتى تنخفض الأجور وما إن تنجح الحكومة في خلق الثقة بإجراءاتها الصارمة لمكافحة التضخم، سوف تنحصر هذه التوقعات ويصبح من السهولة تحقيق الاستقرار السعري.

للقضاء على الإفراط في عرض النقود يجب إحداث تخفيض كبير في الإنفاق الحكومي في المجالات غير الحربية بحيث يتم تحجيم دور الدولة باستمرار في الحياة الاقتصادية، وعودة الحرية الاقتصادية المطلقة وتحويل الموارد إلى القطاع الخاص، ويكون هذا من خلال تقليل الإنفاق العام الموجه للمصروفات الاجتماعية (التعليم، الصحة، إعانات البطالة...)، وتقليل التوظيف الحكومي، ومشروعات الأشغال العامة.

-إنعاش جانب العرض، عن طريق زيادة الاستثمار والإنتاج، ويتم ذلك من خلال خفض كبير في معدلات الضرائب على الدخل والثروات وذلك لحفز وتشجيع المنتجين والمستثمرين.

لقد نجحت البلدان الرأسمالية في كبح حدة التضخم من خلال هذه السياسة التي طبقها، فانخفضت معدلات التضخم من 8,2 بالمائة في المتوسط في الفترة (1976-1980) إلى 5,8 بالمائة في المتوسط في الفترة (1981-1985) ووصلت إلى 3,3 بالمائة في عام 1986. ولكن كان ذلك على حساب الاحتفاظ بمعدلات مرتفعة للبطالة، حيث بلغت 12 بالمائة في دول أوروبا الغربية و10 بالمائة في الولايات المتحدة.

بتطبيق هذه السياسة تخلت البلدان الرأسمالية عن الفكر الكينزي لترفع من جديد شعار الحرية الاقتصادية وتقليص الدور الاقتصادي للدولة بما في ذلك الدور الإشرافي والتنظيمي والرقابي لتعود إلى طبيعتها المتحررة وغير المنضبطة من جديد.

ما يمكن قوله عن أزمات عقد السبعينيات أنها أزمات ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل هي متشابكة ومتداخلة انفجار إحداها سبب لانفجار الأخرى. فقد كانت أزمة الدولار وانهيار النظام النقدي الدولي أحد الأسباب التي أدت إلى الصدمات النفطية، وكانت كل من أزمة الطاقة وأزمة الدولار من أهم العوامل التي دفعت بالبلدان الرأسمالية إلى الوقوع في مصيدة الركود والتضخم معا (الركود التضخمي) الذي دام حوالي عقد من الزمن. وحين تبنت هذه البلدان توصيات السياسة النيوليبرالية للخروج منه. انتهى عصر رأسمالية دولة الرفاه وأُخرجت الدولة نهائياً من الحياة الاقتصادية.